

نماذج ونظريات التنمية المحلية مع الإشارة إلى أهمية التفعيل المؤسسي لآليات التنمية المحلية المستدامة في الجزائر: عرض نظري

Local development models and theories with reference to the importance of
institutional activation of sustainable local development mechanisms in Algeria:
A theoretical presentation

د. مراس محمد

د. بن سماعيل مراد

دكتوراه (طرق كمية مطبقة في التسيير)

دكتوراه (طرق كمية مطبقة في التسيير)

جامعة: د. مولاي الطاهر - سعيدة -

جامعة: د. مولاي الطاهر - سعيدة -

Merras_med@hotmail.fr

bensmainemourad@gmail.com

تاريخ النشر: جويلية 2022	تاريخ القبول: 2020/12/25	تاريخ الإرسال: 2020/10/30
الملخص: من خلال هذه الورقة البحثية سوف نحاول معالجة موضوع التنمية المحلية المستدامة. من خلال عرض لأهم النماذج والنظريات التي تفسر هذا المفهوم، وكذا التطرق إلى دور النسيج المؤسسي في تبني مفهوم التنمية المحلية المستدامة وآليات تفعيله، مع الإشارة إلى حالة الجزائر خاصة في ظل مفهوم الحكامة والمسؤولية المجتمعية. الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، النمو المستدام، المسؤولية الاجتماعية، الحكامة. Abstract : Through this research paper, we will try to address the issue of sustainable local development. Through a presentation of the most important models and theories that explain this concept, as well as the role of the institutional fabric in adopting the concept of sustainable local development and its activation		

mechanisms, with reference to the case of Algeria, especially in light of the concept of governance and social responsibility.

Key words : local development, sustainable growth, social responsibility, Governance.

مقدمة:

لقد شغل بال كل المفكرين المعاصرين مفهوم التنمية المستدامة وأصبح التنظير فيها من بين أولويات العصر من أجل العمل بمبادئها وآلياتها وهذا لما تتضمنه التنمية المستدامة من مزايا في شتى الميادين بدءًا بالبشر إلى الكون الذي يعيش عليه البشر. فالتنمية المستدامة ربما يعتقد البعض أنها تتكون من كلمتين فقط و هي التنمية ، و الاستدامة و يكفي لكن ما هو متفحص جيدا في المفهوم فالتنمية المستدامة جمعت كل المفاهيم و المصطلحات في طياتها ، فنجد أن التنمية المستدامة تهتم بحياة البشر كما أنها تهتم بحياة كل الكائنات الحية على وجه الأرض ، فنجدها تعالج موضوع التلوث و انقراض الحيوانات و ضمان عيش الانسان الحالي مع حفظ حق الأجيال القادمة في العيش ، كما أننا نجد أنفسنا في ظل هذا مفهوم نعالج : التعليم ، الصحة ، العيش ، السكن ، الطعام ، الراحة ، الاستجمام ، فكل هذا ترك الاهتمام بالتنمية المستدامة كمفهوم ومحاولة تطبيقه على أرض الواقع من بين أهداف البشر. لكن قد يطرح سؤال هنا: من يا ترى يتسبب في التنمية المستدامة؟ فمن الناحية الاقتصادية قد يكون للمؤسسة الاقتصادية دور مهم في تفعيل مبادئ التنمية المستدامة أو العكس لما للمؤسسة الاقتصادية من دور في المحيط الاقتصادي، ولما كان هذا التأثير المؤسساتي على المحيط ظهرت القوانين والتنظيمات التي تحد من فوضى النشاط المؤسساتي وظهرت مفاهيم وأطر تفصل في ذلك من بين هذه المفاهيم المسؤولية الاجتماعية. وبالتالي أصبح على المؤسسات الاقتصادية أيا كان نوعها عامة أو خاصة صغيرة كبيرة أو متوسطة أن تتبنى هذه المفاهيم من أجل المساهمة في رسم معالم التنمية المستدامة في إطار مؤسساتي واضح، ومنه ارتأينا أن نتطرق إلى هذا الموضوع من خلال نظريات التنمية المحلية المستدامة وآليات العمل التتموي في ظل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبني مفهوم الحكامة والمسؤولية المجتمعية ومنه تم طرح الاشكالية الجوهرية التالية: ماهي أهم نظريات التنمية المحلية المستدامة؟ وماهي آليات تفعيل النسيج المؤسساتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة في ظل مفهوم الحكامة والمسؤولية الاجتماعية؟

حيث لمعالجة هذا الاشكالية وللتطرق إلى الموضوع تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هو مفهوم التنمية المحلية المستدامة؟ وماهي أهم نظرياتها؟
- 2- كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع مستوى معدلات النمو والتنمية المحلية المستدامة؟
- 3- ما هو دور المسؤولية الاجتماعية في رسم معالم التنمية المستدامة؟
- 4- ما علاقة الحكامة والمسؤولية المجتمعية بالتنمية المحلية المستدامة؟

هدف البحث:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى موضوع التنمية المحلية المستدامة وعلاقتها بالمسؤولية المحلية والنمو المستدام. حيث من خلال هذا سوف نحاول عرض لأهم نظريات التنمية المحلية ودورها في رسم معالم النمو المستدام من خلال قضايا الحكامة المؤسسية والمسؤولية المجتمعية. وكذا محاولة لتقييم اليات مفهوم النمو المستدام والتنمية المحلية في الجزائر من خلال دراسة لحالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل مبادئ التنمية والنمو الاقتصادي.

فرضيات البحث:

من أجل تحقيق هذه الدراسة انطلقنا من الفرضيات النظرية التالية:

- هناك علاقة للتنمية المحلية بالنمو الاقتصادي المستدام
- يوجد علاقة بتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو والتنمية المحلية المستدامة
- التنمية المحلية هي أساس التنمية المستدامة

أولاً: مفهوم ونظريات التنمية المحلية المستدامة:

1- مفهوم التنمية المحلية: هناك عدة تعريفات للتنمية المحلية نذكر منها تعريف محي الدين صابر الذي يعتبرها: "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي

البيئة المحلية وان يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا".

هناك من يعرفها بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع أن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستنارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحرك، ويتم تجسيد التنمية المحلية من خلال نوعين من البرامج التنموية، تتمثل في برامج التجهيز والبرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية.

2- تفعيل القاعدة في التنمية المحلية: لكي تتحقق التنمية المحلية وبالتالي التنمية الشاملة للوطن لابد من المرور الحتمي بالقاعدة وذلك بالقرب من المواطن والتعرف أكثر على تطلعاته وحاجاته.

تحتاج الدول النامية دعما لاقتصاديات التنمية الاقتصادية إن تساهم جهود الأفراد لاستكمال التقدم الاقتصادي ودفعه لتحقيق المستوى المطلوب الوصول إليه. ولهذا لابد من تكثيف سياسة الاتصال مع المواطنين وإشراكهم في القرار المحلي، كما يجب أن تمنح الجماعات المحلية إمكانيات حقيقية لاستعمال قدراتها واحتياجاتها وإمكانيات المواطنين قصد إشراكهم في الأعمال المسطرة ومن ثمة فانه يمكن التفكير مستقبلا في جعل الجماعات المحلية وبالخصوص البلديات عبارة عن مؤسسات يترأسها رئيس مجلس شعبي بلدي والذي يعكس رغبات المواطنين فيها ويقوم بتسييرها موظفوها بالاشتراك مع مواطنيها بحيث يسعون كلهم وجماعيا إلى تحقيق أهداف مشتركة تصبوا كلها إلى تحقيق الصالح العام وتلبية حاجات المواطن.

3- نظريات التنمية المحلية المستدامة: من بين أهم النظريات التي عالجت موضوع التنمية المحلية نذكر مايلي:

-نظرية أقطاب النمو: من روادها نجد: " فرانسوا بيرو "، " بودفيل "، " هيرشمان"، حيث تقوم هذه النظرية على أساس الفضاء المتعدد الأقطاب والذي يعرفه " بيرو " على أنه فضاء غير متجانس حيث تتكامل أجزائه فيما بينها، بينما يرى " فيليبس " أنها نظرية للنمو القطاعي غير المتوازن.

-نظرية القاعدة الاقتصادية: هذه النظرية تعتمد على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق، حيث تقسم هذه النظرية الأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة إلى نشاطات قاعدية ونشاطات داخلية: أما النشاطات القاعدية هي النشاطات التي تغطي القطاعات المصدرة والتي تساهم في خلق مناصب العمل وجلب المداخل من الخارج مثل قطاع السياحة. أما النشاطات الداخلية فهي الموجهة للجبهة الداخلية والتكامل بين هذه النشاطات يساهم في تنمية المنطقة.

-نظرية المقاطعة الصناعية: تعود إلى أعمال " ألفريد مارشال " 1890. الذي يعد أول من تحدث عن التجمعات التي تتكون من تركيز المؤسسات أي بمصطلح المقاطعة الصناعية، وطورت من طرف الاقتصادي الايطالي " بيكاتيني " 1979، حيث تقوم هذه النظرية على فكرة تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة واحدة وبالتالي تظهر عدة منافع من هذا التجمع والتركز ومنها: تخفيض تكاليف النقل، تسهيل نقل المعارف والمهارات، التضامن والتعاون بين المؤسسات.

4- قراءة في برامج التنمية المحلية المطبقة¹:

إن البرنامج المقترح والمقدر بـ 113 مليار دج، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين.

• إن البرنامج يتضمن انجاز مخططات بلدية (PCD) موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني.

• إن المشاريع المرتبطة بالطرق (طرق ولائية وبلدية) الماء (AEP تطهير) والمحيط، وكذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال تشجع كلها على استقرار ورجوع السكان، ولاسيما منها المناطق التي مسها الإرهاب.

• يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية.

¹ زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2005، ص 130.

-التشغيل والحماية الاجتماعية: إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية يتطلب غلاف مالي يقدر بـ 16 مليار دج. فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة (TUP - HUMO) والمتعلقة بالولايات المحرومة. إن هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي لـ 70.000 منصب شغل دائمين بالنسبة إلى تلك الفترة لتكلفة قدرها 7 ملايين دج. أما عن النشاط الاجتماعي، يتعلق الأمر بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا (3 ملايين دج)، إعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة (3 ملايين دج)، واكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة (0,7 ملايين دج) وأخيرا 3 ملايين دج ترمي إلى تأطير سوق العمل.

-تعزيز الخدمات العامة وتحسين إطار المعيشي: في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي بـ 210,5 مليار دج. هذا البرنامج يشكل من ثلاثة جوانب: التجهيزات الهيكلية لل عمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران.

-إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات: إن هذا البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب، وإعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية. سيسمح هذا البرنامج بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين، سيكون السبب في خلق مناصب الشغل.

5-آفاق التنمية المحلية:

بالرغم من العوائق التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية و الناتجة أساسا عن طبيعة العلاقة التي تربط بين الجماعات المحلية - البلدية خاصة - والدولة إلا أن كل ذلك يمكن إصلاحه في ظل استراتيجية الإصلاحات الجذرية التي تتدخل فيها البلدية كقطب قاعدي للتنمية المحلية بشكل يفتح آفاقا و تطلعات جديدة لإنعاش التنمية المحلية والتي تساهم بدورها في تعزيز التنمية الوطنية و ذلك بتدعيم الاستثمار المحلي و تشجيع القطاع الخاص في انجاز مشاريع التنمية المحلية و بعث التنمية المحلية من القاعدة نحو المركز و ذلك بالاشتراك الفعلي للجماعات المحلية و بالتالي المواطن في تحقيق أهدافها المرتبطة بمشاريع التنمية المحلية.

قبل التعرف على هذه التطلعات والآفاق نتطرق إلى تعريف كل من التنمية المحلية وبرامج التنمية المحلية.

ثانيا: المسؤولية الاجتماعية والحكمة ودورهما في التنمية المحلية المستدامة:

تعاريف للحوكمة أو الحكم الراشد: تتعدد تعاريف الحكمة أو الحكم الراشد ولا يوجد تعريف متفق عليه بين مختلف العلماء الاقتصاديين والباحثين القانونيين والمفكرين والمحللين لمفهوم حوكمة الشركات وذلك راجع الى تداخل هذا المفهوم في العديد من الامور التنظيمية والاقتصادية والإدارية والمالية والاجتماعية للمؤسسات والشركات ككل وهو الأمر الذي يؤثر على المؤسسة والمجتمع وفيما يلي بعد تعاريف متعلقة بحكمة المؤسسات والحكم الراشد:

1-الحوكمة هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه اعمال المنظمة ومراقبتها على اعلى مستوى من اجل تحقيق اهدافها والوفاء للمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية¹.

2-تكامل للرقابة المالية الذي عن طريقه يتم ادارة الشركة والرقابة عليها².

3-هي مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين ادارة الشركة من ناحية، واصحاب المصالح او الاطراف المرتبطة بالشركة مثل حملة السندات والعمال والدائنين ومواطنين من ناحية أخرى.

لقد أعطى تقرير Cad Bury تعريف بسيط محكم للحوكمة وهو حكم الشركات في نظام ديمقراطي ومراقب³.

المعاني الأساسية لمفهوم الحوكمة: من خلال التعاريف السابقة يلاحظ لفظ الحوكمة مشابه لكلمة الرقابة وهذه الكلمة تقوم على اساس مجموعة من المبادئ التي تكون مفهومة وسهلة التطبيق والهدف منه المساعدة في تحسين الإطار القانوني والمؤسسي والنظامي لتوجيه الشركات والمساهمين الحكيم، أو حكم الرجل تعني وجود مجموعة من القوانين والضوابط التي تدير العلاقات بين مجلس الإدارة والمساهمين وذوي المصلحة وتحدد الاهداف وتتابع الاداء كما يمكن استخلاص المعاني الآتية لمفهوم حكمة المؤسسات أو الشركات.

1-مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على اداء الشركات.

2-تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة واصحاب المصالح والمساهمين والعمال والموردين.

¹ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ-التجارب)، الدار الجامعية، 2005، ص 03.

² محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، 2006، ص 15.

³ محمد مصطفى سليمان، نفس المرجع، ص 19.

3- مجموعة من القواعد التي يتم بموجبها ادارة المؤسسة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق الواجبات بين المشاركين في ادارة الشركة مثل مجلس الإدارة المديرين التنفيذيين والمساهمين.

وباختصار يمكن القول إن مفهوم الحوكمة هو تعبير واسع التضامن للقواعد وممارسات السلوك التي تحدد كيفية اتخاذ المؤسسات لقراراتها والشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرار فيها.

-الاطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحوكمة:

من خلال ما تعرضنا اليه من قبل يمكن ان يبين أن مفهوم الحوكمة يدور حول مجموعة من القوانين والأنظمة الخاصة بالرقابة هذه الأخيرة تنظم علاقات العمل وتديرها بين مجموعه من الاطراف التي تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد الحوكمة، وتحدد بدرجة كبيره مدى نجاح او فشل تطبيق هذه القواعد.

1-المساهمون: من بين اهم الاطراف التي تعامل مع مؤسسة المساهمين وهم من يقومون بتقريب راس المال للشركة عن طريق ملكيتها للأسهم وذلك مقابل الحصول على الارباح المناسبة لاستثماراتهم، وايضا تحسين سورة المؤسسة على المد الطويل وهل من لهم الحق في اختيار اعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم وهناك مبدئين اساسين في هذا الإطار يمكن تلخيصهما فيما يلي:

المبدأ الاول: والتمثل في حقوق المساهمين حيث يجب ان يحمي إطار حوكمة الشركات حقوق المساهمين.

المبدأ الثاني: والتمثل في المعاملة المتكافئة للمساهمين والذي يجب ان يضمن إطار حوكمة الشركات المعاملة المتساوية العادلة بين المساهمين اغلبيه واقلية مساهمين وأجانب.

2-مجلس الإدارة¹:لمجلس الإدارة عدة مسؤوليات اتجاه المؤسسة من جهة واتجاه المساهمة من جهة اخرى نذكر منها على سبيل مثال:

*يجب ضمانهم ملائمة للرقابة الداخلية ومتابعة المخاطر.

*الرقابة المالية والتوافق مع القوانين والافصاح والاتصالات.

*الحرس على الحصول على كل المعلومات والتعامل بعديل مع كافة المساهمين.

¹محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 18.

*يجب الرصد الفعال للإدارة والمتابعة الجيدة للشركة.

3- الإدارة: هناك مجموعة من النصائح التي تقدمها الإدارة لمجلس الإدارة والمساهمين هذه النصائح تركز على امتيازات هامة في شكل مراقبة وتوجيهات وجل النصائح تحتوي خصوصا على مجموعة من القرارات التي تعتمد على قوة متخذها والتي لا تركز على نفس المصادر بل تتعدد مصادر اتخاذ هذه القرارات والتوجيهات والتي تمثل الإدارة الخارجية للمؤسسة وبذلك تكون القوانين والقرارات فعالة ومراقبة وذات قدرة على التسيير الجيد¹.

4- أصحاب المصالح: يجب على أصحاب المصالح تفهم دور المنظمة وماذا يحصلون عليه منها وكذلك التعرف على نظام حوكمة الشركات الموجودة بها، كما يجب ان تساهم المنظمات في حماية أصحاب المصالح والمجموعات الذين استثمروا أموالهم في المنظمة، أو الذين لهم مصلحة مباشرة في الخدمات والمنتجات التي تقدمها ويلعب الدائمون دورا هاما في عدد من أنظمة حوكمة الشركات ويمكنهم أن يقوم بدور المراقب الخارجي على أداء الشركة كما يلعب العاملون دورا هاما بالإسهام في نجاح المؤسسة وأدائها في الأجل الطويل.

-المبادئ العشر لضمان فعالية الحكامة:

من بين كل مبادئ موضوع في مختلف الشركات حسب الدولة التابعة لها تم اختيار عشر مبادئ تعد المثلى في أي مؤسسة وذلك من أجل ضمان فعالية الحكامة في المؤسسة وتحقيق التنمية المستدامة المحلية عبر مختلف الشركات التي تريد تطبيق هذا المفهوم ووضعها ضمن أولوياتها وتتمثل فيما يلي²:

1- تفعيل رقابة أصحاب المصلحة على أعمال المنشأة.

2- ضمان تقارير للاستخدام العام تكون ملائمة وموثقة وكافية.

3- تجنب السلطة المطلقة في الإدارة العليا في المنشأة.

¹Franck Bancel, les gouvernances des entreprises, Édition économisa, 1997, page : 22.

² طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 28، 29.

4- تكوين متوازن لمجلس الإدارة.

5- ضمان وجود عناصر قوية ومستقلة بمجلس الإدارة.

6- وجود مجلس إدارة قوي ومشارك بفعالية

7- ضمان فعالية الرقابة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة.

8- ضمان الكفاءة والالتزام.

9- تقدير ورقابة المخاطر.

10- تواجد قوى للمراجع.

- الوصايا العشر لمجالس إدارة المؤسسات:

من أجل مساعدة مجالس إدارة المنشآت على تحسين ممارسات الحوكمة بها وفقا لما تحتاج إليه كل شركة قد اقترحت مؤسسة ERNST et YOUNG الوصايا العشر التالية¹:

1- التفكير في جميع مراحل تطور المؤسسة في انشاء لجنة دائمة للمراجعة أو لجنة دائمة لتحديد المرتبات والترشيحات.

2- التفكير في إضافة أشخاص خارجين مستقلين لملاً فجوات في الخبرة، وذلك لضمان اشراف أكثر استقلالا على اتخاذ القرارات في مجلس الإدارة.

3- ضرورة الموازنة بين التركيز على التخطيط الاستراتيجي والاشراف القوي على النواحي الرئيسية مثل: إدارة المخاطر والموارد البشرية وتداول المناصب الإدارية.

4- وضع آلية يمكن عن طريقها تحديد الاختصاصات والسلطات التي يحتاج إليها مجلس الإدارة والتأكد من حصوله عليها.

5- يجب السعي إلى ضم مرشحين من ذوي النزاهة والخبرة في الصناعة والاتصالات عند البحث عن أعضاء المجلس الجدد.

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 191، 192.

6- وضع إرشادات للعمل في مجلس الإدارة مع التأكد من قيام الأعضاء بتخصيص الوقت اللازم للعمل في المجلس.

7- زيادة درجة الأداء عن طريق زيادة عدد الاجتماعات وزيادة الوقت المخصص للإعدادات الاجتماعات.

8- التركيز على المعلومات وذلك بشرط التركيز في ذات الوقت على هيكل وآليات عمل مجلس الإدارة.

9- التفكير في تحديد مستوى معين كحد أدنى للملكية لأعضاء مجلس الإدارة من أسهم المؤسسة لتحقيق قدر أكبر من التوافق بين مصالحهم ومصلحة الشركة وأصحابها.

10- اتباع الوصايا السابقة بقدر من الحساسية يتناسب مع مستوى نضج المؤسسة والبحث عن الحلول الأكثر ملائمة لمرحلة الحياة التي بلغتها المؤسسة.

-إرشادات حوكمة المؤسسة لمجلس الإدارة:

سوف نستعرض في هذا الجزء الإرشادات العامة لعمل مجلس الإدارة واللجان التابعة له والتي استقرت عليها أفضل الممارسات في العديد من دول العالم وهذه الإرشادات يجب ان يتم تعديلها من وقت لآخر لكي تتماشى مع المتطلبات القانونية الجديدة وهناك بعض الإرشادات المتعلقة بمجلس الإدارة وهي¹:

1-مراجعة الأهداف والسياسات والخطط الاستراتيجية بالمؤسسة.

2-بمجرد اعتماد مجلس الإدارة على تلك الأهداف والخطط الاستراتيجية يجب على أعضاء المجلس مساعدة رئيس المجلس والمديرين والتنفيذيين في تحقيقها.

3-مجلس الإدارة مسؤول عن إدارة شؤونه والمتمثلة في عضوية المجلس، اختيار رئيس المجلس لترشيح الأشخاص تمهيدا لانتخابهم لعضوية المجلس، انتخاب أعضاء اللجان التابعة للمجلس ورؤساء تلك اللجان وتحديد مكافأة أعضاء المجلس.

¹محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 121.

4- يجب على مجلس الإدارة مراجعة مدى التزام المؤسسة بالمتطلبات القانونية التي تحكم المؤسسة والمتطلبات الخاصة بالإفصاح والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والمراجعة وعملية إعداد التقارير المالية.

إن تطبيق التسيير في الإدارة وتسيير المؤسسة العامة الاقتصادية ممكن جدا من خلال إعداد الاستراتيجية وتخطيط السياسة الاقتصادية المناسبة مع التغيرات الداخلية والتطورات الاقتصادية الدولية وعولمة تكنولوجيا والاتصال¹.

- أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للجزائر والدول العربية²:

- تحسين تنافسية الشركات العربية.
- تسيير الحصول على التمويل (أسهم/ سندات/ قروض) وبتكلفة أقل.
- زيادة جذب الاستثمارات والشركات الأجنبية.
- زيادة القيمة السوقية للشركات (11-40%).
- تحسين درجة الثقة مع الأطراف المتعاملة مع الشركة.
- تقليل مخاطر الأزمات المالية للمؤسسة والاقتصاد ككل.
- تضيق الخناق على الفساد بالشركات وخارجها.
- دعم الدور الاجتماعي للمؤسسات.
- مساعدة المؤسسات العائلية على التحول إلى شركات أموال.

- الشروط الواجب توافرها لتحقيق الحوكمة في المؤسسات الجزائرية:

يمكن تقسيم هذه الشروط إلى شروط رسمية وأخرى غير رسمية:

- الشروط الرسمية: وتتمثل في النقابة، أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، مجلس الإدارة، مجموع المساهمين والمحيط الرسمي.

¹ Abdelaziz Mokrane, Système des entreprises publiques économiques, Edition merkouche, 2003, page : 18.

² المنظمة العربية للتنمية الإدارية، حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، منشورات المنظمة العربية، القاهرة، الشارقة، 2007، ص 161.

- الشروط غير الرسمية: والمتمثلة في التجديد، سياسة السوق، السمعة، رأس المال البشري وطريقة تثبيت العمال.

-المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية:

إن مفهوم الأخلاق والأخلاقيات (Ethics) واسع جداً، وتعد الأخلاق صفة يتحلى بها الفرد والمجتمع على حد سواء فقد وردت في الكتب السماوية الأدبيات المختلفة، فقد وصف الله سبحانه وتعالى الرسول عليه الصلاة والسلام بقوله: "وأنتك لعل خلق عظيم"، والعرب من صفاتها أنها تتحلى بالأخلاق من كرم، شجاعة، إكرام الضيف ومساعدة المحتاج وغيرها من الصفات الأخرى قبل الإسلام وبعده، فالرسول عليه الصلاة والسلام الذي يعد قائد هذه الأمة يقول: "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق".

إن المحافظة على قضايا البيئة والمجتمع جزء أساسي من فلسفة إدارة الجودة الشاملة، فالمنظمات التي تطبق هذه الفلسفة عليها واجب أخلاقي وهو تقديم خدمات ومنتجات سياحية لا تضر بالبيئة وبالصحة العامة، وإن كان لا مفر من ذلك عليها أن تسعى جاهدة لأن تخفف هذا الضرر إلى أدنى حد ممكن وتعوض المجتمع عن ذلك بإدارة الجودة الشاملة وقضايا البيئة والمجتمع هما وجهان لعملة نقدية واحدة، وقد اقترح تغيير مصطلح TQM "إدارة الجودة الشاملة" إلى TQEM اختصار لكلمة: Total Quality Environment Management، وذلك دلالة على مدى تركيزها على قضايا البيئة والمجتمع. الواقع أن هناك عدة شركات تضع برامج لتحقيق الغايات السامية في المجتمع والبيئة:

- تقديم إعانات للبلدان الفقيرة.
- المحافظة على الثروات الطبيعية وعدم استخدامها بشكل سيء، والحفاظ على المناطق الأثرية نظيفة.
- احترام القوانين الخاصة بالصحة العامة والتلوث البيئي.
- الالتزام بالصدق والأمانة.
- تقديم الخدمات الثقافية والمنح الدراسية والتبرعات والإعانات على شكل خطة سنوية يمكن اشتراك المجتمع المحلي في وضعها.

ثالثاً: النسيج المؤسسي والتنمية المستدامة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، كما تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وضع قاعدة تنمية للبلاد من خلال ما يلي:

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تفعيل ديناميكية التنمية المستدامة من خلال النقاط الأساسية التالية:

1-1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعامل لتنمين اليد العاملة: ترتبط أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدور الذي تلعبه على مستوى الاستخدام، فيظهر أن لها مساهمة كبيرة في الاستخدام والأمر لا يقف عند هذا الحد فالعديد من المدافعين عنها يعتبر، (réservoir potentiel d'emploi) حيث تعتبر مخزن للعمالة أن الأغلبية الساحقة من القوى العاملة الصناعية مستخدمة في هذه المؤسسات، ويركز أصحاب هذا الرأي على الأدلة التجريبية التي تبين أن هذه المؤسسات تستخدم تكنولوجيات بلغ فيها كثافة اليد العاملة درجة كبيرة، وهو ما جعلها أداة أساسية لاستيعاب العرض المتزايد من القوى العاملة في بلدان عديدة وخاصة في البلدان النامية التي كما هو معروف تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال، فمن الأنسب لها الاعتماد على هذه المؤسسات كونها عموماً أقل امتصاصاً لرأس المال وأكثر امتصاصاً لليد العاملة.

1-2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعامل للتنمية المستدامة الجهوية: يستند المدافعون عن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الجهوية على واقع البلدان النامية التي تعرف صعوبات عديدة كإنخفاض الدخل النقدي المتوسط وارتفاع المتعطلين من القوى العاملة وإنخفاض مستوى التعليم والتكوين، وتشخيص هذه الأوضاع المتردية أكثر في المناطق الريفية حيث نجد هيكلها يخضع بصفة واسعة للعلاقات العينية، ويكاد يكون مقطوعاً من الهيكل الاقتصادي لمناطق المدن الذي يعتبر أكثر تطوراً. تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مثل هذه الوضعيات الأسلوب المفيد نظراً لما تتمتع به من خصائص تجعلها تتلاءم مع خصوصيات المناطق الريفية. إن هذه الحجة جعلت الجزائر تنتهج نفس الأسلوب في محاولة النهوض بالمناطق الداخلية بوضع برامج للتصنيع المحلي ابتداءً من المخطط الرباعي الأول، وكانت تهدف من ورائه نشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مختلف القطر الوطني، وقد تم في هذا الإطار إعداد برنامج خاص لتنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والذي أوكلت مهمة تنفيذه للجماعات المحلية، غير أنه عوض أن تتجه هذه الصناعات إلى المناطق الداخلية والأرياف نجدها تتركز في المدن الكبرى

وحول الأقطاب الصناعية، وقد يعود سبب ذلك إلى توفر الشروط الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المدن أكثر من الأرياف التي قد تتعذر في بعضها الشروط المذكورة.

1-3- التكاليف الإضافية وتبذير الموارد: تستند هذه الأطروحة إلى معيار التوفر النسبي لعوامل الإنتاج، فمن المعلوم أن الدول النامية تعرف عجزا كبيرا في الموارد المالية على عكس اليد العاملة، فأمام ارتفاع سعر رأس المال فيها (سعر الفائدة) يتطلب منها مراعاة الدقة في اختيار الاستثمارات وتجنب التبذير، فحتى وإن كانت أخطاء في اعتماد الصناعات الصغيرة والمتوسطة فإنه بالإمكان تصحيحها بسرعة وإعادة التوجه للقطاعات المواتية.

1-4- تنويع الإنتاج الصناعي: من بين الحجج التي تساق دعما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي: مرونة الإنتاج الصناعي وقدرة تكيفه وتغير ظروف السوق حيث تلعب الصناعة الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في تنويع الإنتاج وتوزعه على مختلف الفروع الصناعية، فتفكك الاستثمارات الكبيرة من شأنه المساهمة في إنشاء العديد من الوحدات الصناعية التي تقوم بإنتاج تشكيلة من السلع والخدمات تلبية الحاجيات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية، وهو ما أكد عليه برنامج تنمية وترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك عكس المؤسسات الكبيرة التي يصطدم إنتاجها الكبير بضيق السوق المحلي خاصة بالنسبة للدول النامية، وهو الأمر الذي يطرح أمامها مشكل تصريف سلعها أمام المنافسة الأجنبية وتلبية المعايير الدولية ويجعلها عرض للانكماش الاقتصادي الذي تشهده هذه الدول في الآونة الأخيرة.

2- كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعث النمو الاقتصادي المستدام: لقد أجمع كل الاقتصاديين على الدور التنموي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعث النمو الاقتصادي، حيث يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تبعث النمو الاقتصادي من خلال:

- توفير الشغل للعديد من الطبقة الاجتماعية القادرة على العمل،
- المساهمة في إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع من خلال المساهمة في العمل والإنتاج،
- المساهمة في رفع الدخل الوطني الخام من جراء المنتجات التي تلقى قبول للتصدير،
- المساهمة في رفع صادرات البلد،
- المساهمة في التقليل من الواردات،
- المساهمة في تدعيم المنتجات السياحية في السوق الوطنية،
- تحسين السياحي،

• الاستغلال الجيد للموارد الطبيعية.

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي المستدام: يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في النمو الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط.

3-1- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و النمو الاقتصادي المستدام على المدى القصير: يمكن توضيح مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في رفع النمو الاقتصادي على المدى القصير من خلال التوظيف الآني لليد العاملة التي سوف تتقاضى نصيب من الدخل و بالتالي رفع القدرة الشرائية للمواطن ، و كذا إشراكه في العملية الإنتاجية و بالتالي تظهر بوادر النمو الاقتصادي على المدى القصير من خلال الشغل و رفع الدخل للمواطنين ، و بالتالي تحسين الوضع الاجتماعي الظاهري للمواطن ، و هنا تنقص معدلات البطالة و بالتالي تعليم المواطن الانتاج و إشراكه في العملية الإنتاجية من خلال تحفيزه على ثقافة المقاولاتية و خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

3-2- المؤسسات الصغير والمتوسطة و النمو الاقتصادي المستدام على المدى المتوسط: تظهر نتائج دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي في المدى المتوسط و الطويل من خلال العمل المستمر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الاندماج الفعلي داخل الاقتصاد الوطني ، و بالتالي المساهمة في الاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات التي يحتاجها المواطن ، و كذا رفع نسب الأيدي العاملة من خلال تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتصبح مؤسسات ضخمة قادرة على استيعاب كم هائل من الأيدي العاملة و بالتالي الإسهام في إعادة توزيع الدخل ، و منه تصبح هذه المؤسسات أخذ على عاتقها مهمة الانتاج و التصدير و رفع القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني لكل أشكال الاستثمار المحلي و الوطني و الأجنبي.

خاتمة:

تعتبر عملية تنمية المجتمع من بين أهم أولويات المؤسسات الاقتصادية لأنها تنشط في محيط هذا المجتمع و لولا هذا المجتمع لما أنتجت هذه المؤسسات، انطلاقاً من هذه العلاقة أصبح اهتمام المؤسسات بالتنمية المستدامة للمجتمعات من بين أولويات متخذي القرارات على كل المستويات، أصبح الاهتمام بشؤون المجتمع من بين العوامل التي تسهم في تنمية رقم أعمال هذه المؤسسات، وبالتالي نلاحظ في الآونة الأخيرة أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة لقي اقبالا من كل الفاعلين الاقتصاديين و حتى السياسيين منهم و اصبح تبني لمفهوم المسؤولية المجتمعية في رهانات المؤسسات الأمر الضروري من أجل تسيير فعال و إدارة رائدة ، ليس هذا فحسب بل حتى من أجل كسب زبائن و اكتساح الأسواق، وعليه لابد على المؤسسات الاقتصادية عامة والمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة خاصة الاهتمام بمفهوم المسؤولية المجتمعية من أجل بعث بوادر التنمية المستدامة التي ولا شك فيها أنها سوف تعود بالنفع على المجتمع وبالتالي تعود بالنفع على المؤسسات في حد ذاتها. فرقي المجتمع يعني زيادة استهلاكه وبالتالي زيادة الطلب على الخدمات والمنتجات وبالتالي زيادة الانتاج من طرق المؤسسات أي زيادة مبيعاتها وبالتالي تحقيق أرباح. إن التساؤل الذي نتركه هو هل فهمت المؤسسات الجزائرية هذا الدور؟ وهل تفكير مسيري المؤسسات نابع من فكرة تطوير المجتمع والاقتصاد؟ ام هو تفكير ضيق لا يخدم لا المؤسسة ولا الاقتصاد ولا المجتمع؟ . بناء على ما سبق لقد تم التوصل اليه من خلال التطرق إلى هذا الموضوع وجب تقديم الاقتراحات التالية:

- المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة خاصة والمؤسسات بصفة عامة تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية والحكمة من أجل توفير جو الأفكار والاقتراحات والمساهمة في تطوير المؤسسة وزيادة ربحيتها وكذا المساهمة في تطوير المجتمع
- تعتبر الحوكمة المؤسساتية الركيزة الأساسية اليوم في رفع مستوى التسيير الاداري في المؤسسات الاقتصادية لذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأخذ بهذا المفهوم وألياته
- هناك علاقة جد وطيدة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المؤسساتية التي بدورها تلعب الدور الأساسي في بعث التنمية المحلية داخل المجتمع
- على الدول والحكومات السهر على تطوير وتفعيل دور العمل المؤسساتي الخاص والعام في تنمية المجتمع وبعث التنمية المحلية بإشراك الإدارات المحلية

- يجب على الجزائر العمل على تفعيل مبادئ التنمية المحلية من خلال البرامج التنموية التي تطلقها لما لها من دور في رفاه المجتمع.
- رفع الوعي لدى المسؤولين المحليين بأهمية التنمية المحلية المستدامة وعلاقتها بالنسيج المؤسساتي المحلي خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المصادر و المراجع المعتمدة:

1. الغالبي طاهر محسن، العامري صالح مهدي، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2010.
2. زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2005.
3. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ-التجارب)، الدار الجامعية، 2005.
4. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، 2006.
5. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، منشورات المنظمة العربية، القاهرة، الشارقة، 2007.
6. Abdelaziz Mokrane, Système des entreprises publiques économiques, Edition merkouche, 2003.
7. Jean - Marie Harribey, le développement soutenable, Economica, Paris 1998.
8. Franck Bancel, les gouvernances des entreprises, Édition économisa, 1997.